مخيم الجليل خلال أزمة كورونا.. معاناة فوق معاناة

تقرير حقوقي

مقدمة

مخيم الجليل، إسمه الرسمي في ملفات الأونروا (مخيم ويفل) لأن فيه ثكنة قديمة للجيش الفرنسي على إسم أحد قادتهم، ويقع في منطقة بعلبك قرب القلعة الرومانية الشهيرة، في البقاع شرق لبنان.

وأطلق الفلسطينيون عليه إسم مخيم الدنمارك، بسبب هجرة نصف سكانه تقريباً لتلك البلاد، فيفرغ في الشتاء ويمتلئ في الصيف. غير أن وجود اللاجئين من سوريا ملأه صيفا وشتاء.

الواقع السكاني

يقطن المخيم الآن أكثر من ستمائة وخمسين عائلة فلسطينية بحسب إحصاءات اللجنة الشعبية، إضافة الى مئات العائلات الفلسطينية اللاجئة من سوريا، في حين تشير إحصاءات لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني[1] إلى وجود 1421 لاجيء فلسطيني يضاف إليهم 744 لاجيء فلسطيني من سوريا. أما إحصاءات الأونروا تشير إلى وجود حوالي 8,000 لاجئ

[1] التعداد العام للسكان والمساكن في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان-2017. أنظر الرابط: https://bit.ly/36fzD0K

مسجل على مساحة جغرافية لا تزيد عن كيلو متر مربع واحد، وسط ظروف معيشية تزداد قساوتها مع حلول فصل الشتاء ككل عام، في ظل تجاهل المعنيين لأوضاعهم المعيشية.

ويبقى السبب وراء هذا التفاوت الكبير في الأرقام الإحصائية بين الأونروا واللجان والجمعيات مجهولا. والجدير ذكره أن هذا التفاوت ليس فقط على مستوى مخيم الجليل حصرا، إنما نجده على صعيد جميع الإحصاءات المتعلقة بأعداد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. فما هي أبعاد هذه التفاوتات و لصالح من تزيد أو تنقص؟

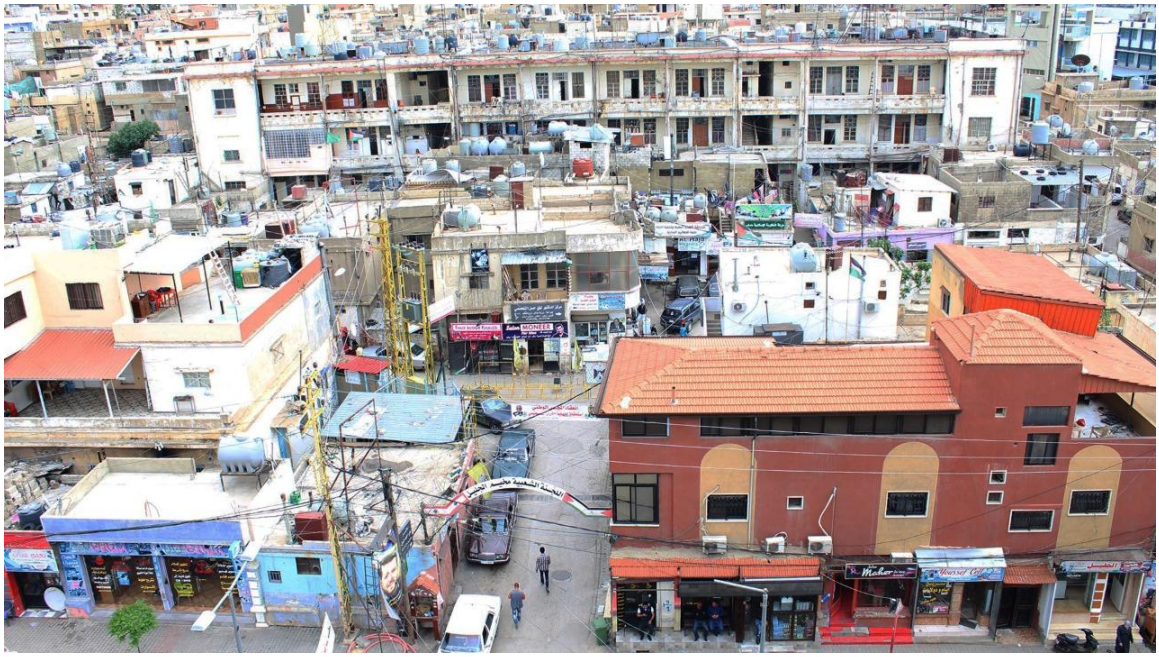

الواقع الإقتصادي و البنى التحتية

المساكن في المخيم ليست صحية حيث لا يزال اللاجئون يعيشون في الثكنات الأصلية التي تعود إلى حقبة الجيش الفرنسي، وهي تفتقر إلى ضوء النهار والتهوية. والظروف في المخيم قاسية على وجه الخصوص في الشتاء.

ويزيد الطين بلة، الفقر الذي يعاني منه أبناء المخيم، مما يؤدي إلى العديد من المشاكل الإجتماعية. وليس بإمكان اللاجئين الفلسطينيين سوى العثور على وظائف عرضية في الزراعة والإنشاءات. ويتسرب الطلاب غالبا من المدارس بهدف إعالة أسرهم. وحتى إن وجد اللاجئ وظيفة، فهي ليست دائمة، فسرعان ما تجبره ظروف الطقس على ترك العمل والمكوث في المنزل وصرف ما تم جنيه على شراء المازوت للتدفئة. حتى أصبح شائعا القول: "العمل لمدة ثلاثة إلى أربعة شهور لحرق المال على شكل مازوت طيلة أشهر الشتاء".

يعاني المخيم من سوء خدمات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). كما أنّه الأكثر حرماناً بين مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الـ -12- في لبنان، على صعيد خدمات المؤسسات الأهلية والمدنية العاملة في الوسط الفلسطيني. ويؤدي النقص في الخدمات الأساسية، والتهميش الغير مبرر للمخيم، إلى رغبة جامحة لسكانه بالرحيل عنه.

إن الواقع الإقتصادي المتردي في لبنان، وعدم توافر فرص العمل للمتخرجين، بالإضافة إلى الحرمان من الحقوق المدنية، جعلت الكثير من التلاميذ يفضلون التعليم المهني بدل التخصصات في مجالات علمية نوعية، أو السعي الجاد للهجرة والإلتحاق بذويهم في الدول الأوروبية المختلفة.

المنازل المتصدعة بحاجة الى ترميم

منذ عشر سنوات والمخيم يفتقر إلى عمليات تأهيل الوحدات السكنية التي هي بحاجة ماسة إلى ترميم من قبل الوكالة التي لم تقم بترميم المنازل المتصدعة وعددها 100 وحدة سكنية رغم معاينتها للعائلات المتضررة، إلى أن جاءت حصة مخيم الجليل من مشروع الإعمار وفقا لفريق الهندسة ب 60 وحدة سكنية. هل هذا يعني أننا سننتظر عشر سنوات أخرى ليتمكن مخيم الجليل من الحصول على موافقة إعادة ترميم باقي الوحدات السكنية؟

قامت الأونروا قبل شهرين بمرحلة أولى من ترميم المنازل غير الصالحة في المخيم، حيث أشرف قسم الهندسة في الأونروا على إعادة بناء وترميم ما يقارب 60 منزلاً في المخيم، على أن يستتبع بمرحلة لاحقة لعدد آخر.

الجدير بالذكر أن معظم الأهالي الذين استفادوا من إعادة البناء أو الترميم يشتكون من المبالغ القليلة المخصّصة لهم، إذ أن الأونروا تخصّص الحد الأدنى للترميم وفق معايير ثابتة لدى قسم الهندسة، ولم يأخذ بعين الاعتبار ارتفاع أسعار مواد البناء نتيجة أزمة ارتفاع الدولار.

وتبقى المشكلة الأساس في المخيم على هذا الصعيد هي البناء الفرنسي "اسطبل الخيل أيام الجيش الفرنسي"، الآيل للسقوط والذي يضم أكثر من 63 عائلة، إذ يعاني من تصدعات وانهيار بعض أجزاء سقفه في بعض المنازل، فالأونروا قامت بعملية تجميل إذا صح التعبير عبر تغليف أماكن التصدعات ودهانه فقط.

الوضع الصحي و فيروس كورونا

يعاني أبناء المخيم الكثير من الأمراض المنتشرة كالربو والحساسية والأمراض التنفسية، بالإضافة إلى الأمراض المزمنة الأخرى كالضغط والسكري وأمراض القلب وغيرها، وذلك بسبب الرطوبة في المنازل وغياب الشروط الصحية فيها في ظل تراجع خدمات الأونروا وارتفاع الفاتورة الاستشفائية في المستشفيات الخاصة.

من قرابة شهرين شكلت أزمة كورونا تحديا جديدا في مخيم الجليل نتيجة تسجيل 6 إصابات "5 منها من عائلة واحدة من النازحين من سوريا" وحالة واحدة من أهالي المخيم من جيران العائلة المصابة. فالمخيم يعاني من نقص في المؤسسات الطبية والصحية، حيث لا يوجد مستشفى خاص بالمخيم، إنما عيادة تابعة للأونروا، ومستوصف تابع لجمعية الشفاء

ويعاني من نقص في الكادر الطبي، ومركز تابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ووضعه متردي نتيجة نقص المعدات اللازمة.

مع بداية أزمة كورونا في البلاد، اتخذت الفصائل الفلسطينية واللجان الشعبية في المخيم بعض الإجراءات للوقاية من الفايروس، حيث أصدرت قرارا يتناغم مع إجراءات التعبئة العامة التي أعلنتها الحكومة اللبنانية، من خلال إغلاق المحلات بعد السابعة مساءً، والحد من التجمعات في المخيم، وإغلاق المقاهي ومحلات الألعاب.

من جهتها نظمت الجمعيات والمؤسسات المدنية "الدفاع المدني، الهلال الأحمر، جمعية الشفاء، منظمة الشبيبة التقدمية"، حملات تعقيم مكثفة في شوارع وأزقة المخيم، بالإضافة لوضع حواجز ثابتة للتعقيم على مداخل المخيم وعلى مدار الساعة.

وبقيت الأونروا الغائب الأكبر في هذه الأزمة حتى تسجيل حالات الإصابة. ومجمل ما قامت به الأونروا هو جولة تعقيم يتيمة داخل المخيم، وتعاونت مع وزارة الصحة اللبنانية التي نظمت حملة فحص عشوائية لما يقارب 200 حالة خلال المرحلة الأولى من الفحوصات التي قام بها فريق من وزارة الصحة اللبنانية داخل عيادة الأونروا في المخيم.

وبعد تسجيل حالات الإصابة الجديدة خصصت الأونروا مدرسة طبريا كمركز حجر للمصابين وأفراد العائلة الآخرين، وقد افتقد تجهيز الحجر لأبسط مقومات الحياة، وقد لاقى موجة كبيرة من الغضب من قبل أهالي المخيم.

ومن الجدير ذكره أن جميع حالات الإصابة قد تعافت من الفايروس بشكل كامل.

و قد شهد المخيم العديد من الزيارات الرسمية من أكثر من جهة، سواء من قبل ممثلين عن الأونروا وخصوصا القطاع الصحي فيه، وممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية والسفير أشرف دبور، وصولا إلى وزير الصحة اللبناني.

لكن ماذا أثمرت هذه الزيارات؟ و ماذا قدم المسؤولون عن المخيم وأمنه الصحي لمعالجة تلك المشكلة ومحاصرتها؟ و هل التدابير التي اتخذت كانت على مستوى الحدث، أم أن الزيارات والتقاط الصور كانت كافية؟

أزمة توفير مياه الشرب

عانى المخيم خلال العام 2018 و 2019 من أزمة مياه خانقة، نتيجة لجفاف البئر الذي كان يغذي المخيم، والذي استعاضت عنه الأونروا بتعاقد مع بلدية بعلبك لتزويد المخيم بالمياه من بئر البلدية المجاور، إلا أنه وبعد انقضاء مدة العقد لم يتم تجديده ما تسبب بالأزمة.

حاولت الأونروا علاج الأزمة بحفر بئر جديد في المخيم، ولكن مياه البئر كانت ملوثة وغير صالحة للإستخدام، وقد شاب المشروع الكثير من مؤشرات الفساد.

خلال العام 2019 نفذت الأونروا عددا من المشاريع بتمويل من اليابان "حفر بئر، بناء خزان مياه، بناء قاعة فوق المدرسة، تعبيد طرقات المخيم" وقد أدى حفر البئر في المخيم لعلاج الأزمة.

توصيات:

1. ضرورة أن تقوم وكالة الأونروا والفصائل الفلسطينيّة بدور أكبر حيث يكون أكثر فاعليّة وتأثير، وأن تولّي قيادة منظّمة التّحرير الفلسطينيّة مخيّم الجليل الاهتمام الكافي.
2. إتخاذ الإجراءات الضّروريّة وتأمين المستلزمات الوقائيّة اللّازمة لمواجهة فيروس الكورونا، تفاديا لإصابات جديدة يمكن أن تسجل في المخيم.

3. قيام الأونروا بترميم باقي المنازل المتصدعة المهددة بالسقوط وعدم المماطلة على حساب حياة الناس، والأخذ بعين الإعتبار الظروف المعيشية وغلاء الأسعار في عملية دفع بدائل الترميم.
4. إعادة تجهيز مركز الهلال الأحمر وتأهيليه كمستشفى يستفيد منه أهالي المخيم. ودعم المؤسسات الطبية والصحية الفاعلة في المخيم من حيث المعدات والتجهيزات.
5. على الأونروا أن تضع معايير واضحة في موضوع التحويلات للمستشفيات المتعاقدة معها، بما يتناسب مع الواقع الصحي في المخيم. إذ أن تقسيم الحالات الصحية لحالات باردة وأخرى طارئة دون معايير تحتكم لها يؤدي تأجيل حالات تحتاج دخول المستشفى لأشهر طويلة.
6. تأمين مساعدات دائمة لأهالي المخيم، على غرار المساعدات التي تقدم للاجئين من سوريا، إذ أن الوضع الخاص الناتج عن الإهمال والذي يعاني منه أهالي المخيم يستوجب الدعم والمساعدة.